النوعية المؤسساتية كعامل مفسِّر للنمو الاقتصادي

دراسة إحصائية وقياسية مقطعية لعينة من الدول العربية

د. موسى جديدي
جامعة الوادي، الجزائر
DJedidiMoussa@gmail.com

أ. عصام جوادي
جامعة الوادي، الجزائر
Issam0djouadi@gmail.com

Institutional quality as an explanatory factor for economic growth Statistical, econometric and sectional study for a sample of Arab countries

ملخص:

تناول البحث العلاقة بين النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية، وتوصل الى أن هناك علاقة موجبة بين الدخل الفردي والنوعية المؤسساتية وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، أيضا تعتبر هذه الأخيرة أهم عامل مفسر لفروقات الدخل الفردي والنمو الاقتصادي على المدى البعيد، كما أن النوعية المؤسساتية لها الأثر الأكبر على النمو الاقتصادي ثم تليها درجة تملك الموارد الطبيعة في الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: النوعية المؤسساتية، النمو الاقتصادي، الدخل الفردي، الموارد الطبيعية.

Abstract:

This research deals the relationship between the institutional quality and the economic growth in Arab countries. It concluded that there is a positive relationship between the per capita income and the institutional quality, this is consistent with the economic theory, this last is the most important factor for explained differences in per capita income and economic growth in the long term, also the institutional quality has the greatest impact on economic growth, followed by the degree of ownership of natural resources in Arab countries.

Key Words: institutional quality, economic growth, per capita income, natural resources

1. مقدمة:

تزايد الاهتمام بالنوعية المؤسساتية بنوعيها السياسي والاقتصادي، من طرف الباحثيين لدورها في الأداء الجيد للاقتصاد وبروز أهميتها البالغة في تفسير الابعاد العميقة للنمو الاقتصادي للدول، خصوصاً الدول النامية المعتمد اقتصادها على موارد محددة. وقد تعددت الدراسات التي حاولت تفسير وتحليل العلاقة بين النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي، ومن أبرزها دراسة AJR 2005 "المؤسسات باعتبارها السبب الرئيسي للنمو على المدى البعيد، ودراسة هال وجونز 1999" لماذا تنتج بعض البلدان ناتجا أكثر لكل عامل من غيرها"، ودارسة دانيال كوفمان وأرت كراي 2002 "النمو من دون إدارة الحكم". وقد تمحورت إشكالية هذه الورقة البحثية حول:

ما مدى تفسير مؤشرات النوعية المؤسساتية للنمو الاقتصادي في الدول العربية؟

ولأجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة والوصول الى النتائج المرجوة، اعتمدت الدراسة على أهم الأدوات الكمية متمثلة في تحليل المعطيات باستخدام طريقة المركبات، وكذلك على التحليل القياسي باستخدام ثلاثة صيغ للانحدار (طريقة المربعات الصغرى العادية، طريقة التحليل بالمركبات الأساسية، وطريقة العزوم المعممة). حيث تم اختيار 19 دولة عربية كمحل للدراسة والتحليل. أما متغيرات الدراسة فهي عبارة عن المتوسط الحسابي لمتغيرات: الدخل الفردي مقيما بالدولار الأميركي وفق تعادل القوى الشرائية (GDPpc)، الصوت والمسائلة(VA)، الاستقرار السياسي(PS)، فعالية الحكومة(GE)، الأطر التنظيمية(RQ)، حكم القانون(RL)، مكافحة الفساد(CC) خلال الفترة 1996-2014.

2. الأدبيات النظرية والتجريبية لعلاقة المؤسسات بالنمو الاقتصادي:

1.2. مفاهيم عامة حول المؤسسات

المؤسسات من وجهة نظر نورث دوغلاس هي القيود التي استنبطها الإنسان والتي تنظم التفاعلات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وتتضمن قيود غير رسمية (العقوبات، المحظورات، العادات، التقاليد ولوائح السلوك) وقوانين رسمية (الدساتير، القوانين وحقوق الملكية) كان الهدف من إنشاءها تقليص مستوى عدم التيقن في التبادل-تخفيض تكاليف الصفقات-بحيث توفر هيكل الحوافز لاقتصاد ما[1]. كما يعرفها في موضع أخر: "المؤسسات هي قواعد اللعب في المجتمع وهي القيود المبتكرة إنسانيا من أجل تنسيق رد فعل العمل الإنساني[2]" حيث يعتبر هذا التعريف الأكثر شهرة على الباحثين. ويعرِّف نورث المؤسسات أيضا بأنها "مجموعة من القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم التفاعلات الإنسانية[3]".

وتوجد عدة تصنيفات للمؤسسات في الأدبيات الاقتصادية إلا أننا سوف نقتصر على ذكر أشهرها والمقترح من طرف نورث دوغلاس:

أ- المؤسسات الرسمية:

حسب نورث 1990 فإن المؤسسات الرسمية هي القواعد والتشريعات المشكلة بواسطة السلطات السياسية والتشريعية لتعريف التفاعل في المجتمع،[4] وقسم دوغلاس هذه المؤسسات إلى ثلاثة أصناف:

- ✓ **القواعد السياسية:** وهي التي تعرف بشكل واسع الهيكل التدريجي للسياسة وقاعدة هيكل قراره الأساسي.

✓ **القواعد الاقتصادية:** وهي التي تعرف حقوق الملكية وهي حزمة من الحقوق على استعمال الملكية والدخل المشتق عنها والقدرة على نقل الأصل أو المورد.

✓ **العقود:** وهي التي تتضمن مثلا ترتيبات خاصة في التبادل وتسهل هذه القواعد مع بعضها التبادل الاقتصادي والسياسي[5].

ب- **المؤسسات الغير رسمية:** عرف نورث دوغلاس المؤسسات غير الرسمية على أنها منتوج النماذج العقلية الذهنية لأفراد معينين،[6] التي تتجسد في شكل العادات، التقاليد، الأعراف، القيم الأخلاقية، اللغة والديانة.

2.2. النوعية المؤسساتية:

يعتبر داني رودريك 2004 أن النوعية المؤسساتية هي الضامن لسيادة القانون والمستويات الأساسية للدخل والتعليم والتي تشير إلى اختلاف معدلات النمو بين البلدان[7]، أما نورث دوغلاس فيرى أن النوعية المؤسساتية الجيدة هي التي توفر حقوق ملكية محددة وواضحة توفر الحوافز من أجل الإنتاج وكذا نظاما سياسيا الذي يرسي منظومة قانونية وقضائية تضمن تنفيذ العقود والاتفاقات بتكلفة منخفضة[8]، أما دارون أسيمنغلو فيعتبر النوعية المؤسساتية الجيدة هي التي تتوفر على الخصائص التالية[9]:

✓ توفير حقوق ملكية بالنسبة لفئة كبيرة من المجتمع تمكنهم من الاستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية.

✓ وضع قيود على أعمال النخبة والسياسيين وجماعة المصالح بحيث لا يستطيعون استعمال سلطتهم في انتزاع مداخيل واستثمارات الآخرين.

✓ توفير مناخ تتساوى فيه الفرص أمام كل قطاعات المجتمع بحيث يستطيع كل الأفراد الاستثمار والمساهمة في مختلف الأنشطة المنتجة.

ويقسم الباحثون النوعية المؤسساتية إلى نوعين هما:

أ- النوعية المؤسساتية السياسية:

يرى كل من أسيمنغلو وروبنسون أن المؤسسات السياسية هي التي تحد من قدرة المواطنين على مراقبة السياسيين وأن النوعية المؤسساتية الجيدة هي التي تضمن بما يكفي من القيود على القادة بأنهم لن ينحرفوا عن الصالح العام[10]، فالمؤسسات السياسية الضعيفة تقود إلى عدم المساواة أما قوة الالتزام تصد النخبة والسياسيين من نهب وسلب الدولة[11].

ب- النوعية المؤسساتية الاقتصادية:

إن النوعية المؤسساتية الاقتصادية الجيدة حسب أسيمنغلو وروبنسون 2000 وأسيمنغلو 2003، هي التي تفرض بالقوة حقوق الملكية وتقدم حوافز الاستثمار للأفراد وتضع قيودا على أفعال النخبة والسياسيين كما تقيد قدرتهم على مصادرة مداخيل واستثمارات الآخرين[12].

إن النوعية المؤسساتية الاقتصادية الجيدة تقود إلى الأداء الجيد للاقتصاد[13]، بحيث تحدد نوعية الإطار المؤسساتي الاقتصادي والدرجة التي يرغب بها القطاع الخاص بالاشتغال في النشاطات الإنتاجية والاستثمارات طويلة الأجل ليتعارض مع أنشطة البحث عن الريع والأنشطة الأخرى غير المنتجة[14].

3.2. أبرز الدراسات التجريبية التي تناولت علاقة المؤسسات والنمو الاقتصادي

أ- دراسة AJR 2005 "المؤسسات باعتبارها السبب الرئيسي للنمو على المدى البعيد":[15]

في هذا البحث حاول كل من دارون أسيمنغلو وجيمس روبنسون وسيمون جونسون البحث عن إجابة لأكثر الأسئلة طرحا في مجال النمو التنمية: لماذا توجد دول بكل هذا الغنى ودول بكل هذا الفقر؟ فمن وجهة نظرهم تتمثل الإجابات الأولى على هذا السؤال في نماذج النمو التقليدية، أما المساهمات التالية للإجابة عن هذا السؤال فتمثلت في نماذج النمو الداخلي، إن هذا البحث يؤكد على وجهة نظر كل من توماس ودوغلاس 1973" إن عوامل: الابتكار، اقتصاديات الحجم، التعليم، تراكم رأس المال ليست هي أسباب النمو الاقتصادي بل هي النمو بذاته" إن عاملي التراكم والابتكار ما هما إلا مقاربة لأسباب النمو. أسباب وسيطية. فالحالة الأساسية للتفسير الفروقات في الدخل والنمو هي الفوراق المؤسسية.

إن فرضية الاختلاف في المؤسسات الاقتصادية هي المحدد الأساسي للاختلافات في النمو الاقتصادي تستند على فكرة أن البشر أنفسهم يقررون تنظيم مجتمعاتهم، وهذا العامل هو الذي يحدد رخائهم أو شقائهم. حيث تعتبر المؤسسات مهمة للنمو الاقتصادي لأنها تشكل الحوافز للأعوان الاقتصاديين، فهي تؤثر في الاستثمار في رأس المال البشري والمادي، التكنولوجيا وتنظيم الإنتاج، وعلى الرغم من أن الثقافة والجغرافيا عاملان مهمان للنمو إلا أن الاختلاف في نوعية المؤسسات الاقتصادية يعتبر أهم عامل لتفسير الفروقات في النمو والرخاء عبر العالم. إن المؤسسات الجيدة والتي توفر حماية حقوق الملكية لشريحة واسعة من الأفراد في المجتمع هي عامل أساسي للنمو على المدى البعيد. كما أن المؤسسات الاقتصادية لا تحدد فقط إمكانات الإنتاج بل تحدد أيضا مجموعة من النتائج الاقتصادية في المستقبل. توزيع الثروة، رأس المال البشري والمادي. فبعابرة أخرى فإنها لا تؤثر على حجم الكعكة بل على تقسيمها بين مختلف الأفراد في المجتمع.

إن المؤسسات الاقتصادية هي عوامل داخلية، حيث أنها مصممة كخيارات جماعية من المجتمع، وهذا الأخير الذي يحدد جزء كبير منه الآثار الاقتصادية، و مع ذلك ليس هنالك أي شيء يضمن أن جميع الأفراد و الجماعات في المجتمع سيفضلون نفس المؤسسات الاقتصادية، لأن المؤسسات الاقتصادية المختلفة تؤدي إلى توزيعات مختلفة للموارد، ونتيجة لذلك سيكون هناك تضارب في المصالح بين مختلف الجماعات و الأفراد في اختيار المؤسسات الاقتصادية، إذن كيف يتحدد توازن المؤسسات الاقتصادية في حالة وجود مجموعتين لهما تفضيلات مؤسسية مختلفة أي تفضيل مؤسسي سيسود، إن الإجابة على هذا التساؤل يتعلق بالسلطة السياسية للمجموعتين فالسلطة السياسية لها الحكم النهائي في تفضيلات المؤسسات الاقتصادية، فمن له قوة سياسية أكبر له قدرة أكبر على تحديد تفضيلات المؤسسات الاقتصادية.

إن فكرة تحديد السلطة السياسية للمؤسسات الاقتصادية تنطوي على فكرة أن هنالك مصالح متضاربة حول توزيع الموارد، لكن لماذا الفئات ذات المصالح المتضاربة لا توافق على المؤسسات التي تحفز النمو ومن ثم تستخدم سلطتها السياسية ببساطة لتحديد توزيع المكاسب، لماذا تؤدي ممارسة قيادة السلطة السياسية إلى الفقر وعدم الكفاءة الاقتصادية، الإجابة عن هذه الأسئلة تكمن في مشاكل الالتزام الكامنة في استخدام السلطة السياسية فالأفراد الذين لديهم السلطة السياسية لا يمكنهم أن يلتزموا بعدم استخدامها لصالحهم.

توزيع السلطة السياسية في المجتمع هو أيضا عامل داخلي، وتجد الإشارة إلى التميز بين مكونين من مكونات السلطة السياسية:

✓ الشرعية السياسية، وتعني القوة التي تنبع من المؤسسات السياسية في المجتمع، المؤسسات السياسية تحدد الحوافز والقيود المفروضة على الجهات الفاعلة الرئيسية في المجال السياسي، ومن أمثلة هذه المؤسسات الديمقراطية مقابل الأوتوقراطية، مدى القيود التي تفرض على السياسيين والنخب السياسية.

✓ واقع السلطة السياسية، وهذا يعني قدرة مجموعة من الأفراد في استعمال القوة من أجل تملك السلطة السياسية مثل: القيام بثورة، استخدام الأسلحة واستئجار المرتزقة أو الاحتجاجات السلمية، وهذا النوع من السلطة السياسية يعتمد على مصدرين، الأول يعتمد على قدرة المجموعة في حل المشاكل الاجتماعية أما الثاني فقوة المجموعة تعتمد على مواردها الاقتصادية والتي تحدد قدرتهم على استخدام أو عدم استخدام المؤسسات السياسية القائمة.

إن هذا التحليل يقودنا إلى تطور واحد من متغيرات الدولة الرئيسية وهو المؤسسات السياسية. المتغير الأخر هو توزيع الموارد. المؤسسات السياسية و توزيع الموارد هي متغيرات الدولة في هذا النظام الدينامكي فهي تتغير ببطء نسبيا، و الأهم من ذلك فهي تحدد بشكل مباشر و غير مباشر المؤسسات الاقتصادية و الأداء الاقتصادي، حيث إذا وضعت المؤسسات السياسية السلطة السياسية في يد فرد أو مجموعة صغيرة تصبح المؤسسات الاقتصادية والتي توفر الحماية للحقوق الملكية وتكافؤ الفرص صعبة الاستمرار، حيث تحدد المؤسسات السياسية توزيع شرعية السلطة السياسية وهذا بدوره يؤثر على المؤسسات الاقتصادية، المؤسسات السياسية وعلى الرغم من تغيرها البطيء إلا أنها هي أيضا عامل داخلي، حيث أن الأفراد أو المجموعات الذين لديهم نفوذ السلطة السياسية يؤثرون على تطور المؤسسات السياسية كما يؤثر واقع السلطة السياسية في المؤسسات السياسية أيضا. إن المؤسسات السياسية تضع الضوابط على الذين يسيطرون على السلطة هذه المؤسسات مفيدة لظهور مؤسسات اقتصادية جيدة فبدون ضبط السلطة السياسية سيتم اختيار مجموعة من المؤسسات الاقتصادية والتي تعود بالنفع على أصحاب السلطة وسوف تفشل هذه المؤسسات الاقتصادية بحماية حقوق الملكية، كما أنه بدون المؤسسات السياسية لا يوجد حد لأصحاب السلطة في استخراج الريع والاستفادة منه لأن مداخيل الريع تشجعهم على خلق مؤسسات اقتصادية تجعل من مصادرة أملاك الآخرين أمرا ممكنا، ويلخص البحث هذه الأفكار في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تأثير المؤسسات في الأداء الاقتصادي عبر الزمن.

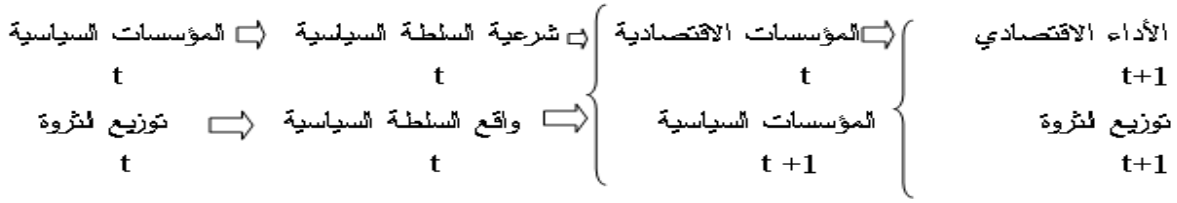

Source : Acemoglu, D, Johnson, S and Robinson, J (2005 a), op.cit, p392.

ومن أجل تأكيد هذه الفرضية قام الباحثون بإجراء علاقة انحدار مابين مؤشر حماية حقوق الملكية في القترة 1985-1995 المقدم من طرف مؤسسة المخاطر السياسية و الدخل الفردي لعام 1995، حيث أظهرت سحابة النقاط أن البلدان ذات المؤسسات الاقتصادية الجيدة –حقوق ملكية أمنة– تمتلك دخل فردي عال، إن تأمين حقوق الملكية يسبب الازدهار، ومع ذلك هناك مشاكل معروفة عند

الأخذ بهذا الاستدلال: أولا يمكن أن تكون هناك علاقة سببية عكسية بلدان حققت ثروة تسعى لتأمين حقوق الملكية، و الأهم من ذالك مشكلة التحيز في التقدير حيث أثبت بارو و كيفر و كانغ بأن استعمال طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير العلاقة يعطى تقديرات متحيزة، بسب أن المؤسسات الاقتصادية عوامل داخلية، ومن أجل ذلك قام الباحثون بإيجاد متغير أداتي له علاقة بالمؤسسات الاقتصادية و لا يؤثر على النتائج الاقتصادية، حيث أكد البحث على دور وفيات المعمرين كمتغير أداتي، حيث أن هذا المتغير يرتبط ارتباطا قويا سالبا مع مؤشر حماية حقوق الملكية ولا علاقة له بالأداء الاقتصادي، فمن وجهة النظر هذه يعتبر هذا المتغير أحسن متغير أداتي من أجل تقدير العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية و النمو، و الخلاصة في هذا النموذج أن الباحثين يثبتون أن الجغرافيا و الثقافة ليست أسباب فروقات النمو، فكما لاحظنا سابقا كوريا دولة واحدة، منطقة جغرافية واحدة، ثقافة واحدة، مؤسسات مختلفة بين الشمال و الجنوب، هذه المؤسسات جعلت من الجنوب ثريا و الشمال فقيرا. مؤسسات جيدة في الجنوب وسيئة في الشمال. كما أكد الباحثون على دور الاستعمار في خلق المؤسسات، فإن الدول التي حظيت بقبول الأوروبيين مثل الولايات المتحدة، أستراليا، كندا قام الأوروبيون بخلق مؤسسات جيدة مشجعة للنمو، أما المناطق التي قوبل فيها الأوروبيون بالرفض فتم خلق مؤسسات مشجعة لاستخراج الموارد وغير مشجعة للنمو الاقتصادي وهذه الدول كثير مثل دول إفريقيا أو أمريكا الجنوبية.

ب- دراسة هال وجونز 1999" لماذا تنتج بعض البلدان ناتجا أكثر لكل عامل من غيرها"[16]:

في هذا البحث يحاول كل من هال وجونز تفسير الاختلافات الشاسعة في الناتج للكل عامل مابين البلدان، حيث ينطلقان في تحليلهما من دراسة MRW[17] 1992والتي تؤكد أن الاختلافات في الناتج لكل عامل هي نتيجة للاختلافات في تراكم رأس المال المادي والبشري، الإنتاجية الكلية للعوامل، كما يبرر الباحثان استعمالهما للناتج لكل عامل بدلا من معدلات النمو للأسباب التالية:

- ✓ مستويات الناتج تلتقط الفروقات في أداء الاقتصاديات على المدى الطويل ولها صلة مباشرة مع الرفاهية.
- ✓ إن المساهمات الأخيرة في أدبيات النمو الاقتصادي تركز على مستوى الناتج بدلا من معدلات النمو، حيث أثبت هذه البحوث وجود ارتباط منخفض نسبيا في معدلات النمو عبر العقود، الأمر الذي يوحي بأن الاختلافات في معدلات النمو عبر البلدان قد تكون في الغالب مؤقتة.
- ✓ إن النماذج الحديثة والقائمة على فكرة التدفق عبر البلدان مثل بارو وسلا مارتن 1995 والتي تعني أن جميع البلدان سوف تنمو بمعدل نمو مشترك على المدى الطويل، إن نقل التكنولوجيا يبقي الدول قريبة من بعضها البعض في مستويات الناتج.

فعلى مستوى محاسبة النمو إن الاختلافات في الناتج للكل عامل هي بسب الاختلافات في رأس المال المادي والبشري والاختلافات في الإنتاجية، لكن لماذا رأس المال والإنتاجية تختلف عبر البلدان؟ إن الفرضية الأساسية في هذا البحث هو أن المحددات الأساسية للأداء الاقتصادي على المدى الطويل لبلد ما راجع لما سماه جونز وهال بالبنية التحتية الاجتماعية و التي يعنيان بها المؤسسات و السياسات الحكومية، حيث توفر الحوافز للأفراد و الشركات في الاقتصاد، يمكن لهذه الحوافز أن تشجع الأنشطة الإنتاجية مثل تراكم رأس المال، المهارات، تقنيات الإنتاج كما يمكن أن تشجع سلوك البحث عن الريع، الفساد، إن الأنشطة الإنتاجية من وجهة نظر الباحثين هي عرضة

للافتراس ومن أجل حماية الأنشطة من هذا الخطر لابد من توفر الرقابة الاجتماعية، فهذه الأخيرة توفر فائدتين: أولا في مجتمع خال من الأنشطة المنحرفة تتم مكافئة الوحدات الإنتاجية بالقيمة الكاملة لإنتاجها، الرقابة الاجتماعية عامل فعال و أقل تكلفة لأجل تفادي الأنشطة المنحرفة، ومن أجل تفعيل هذه الرقابة يجب تعليم الأفراد بأن الأنشطة المنحرفة أمر خاطئ ومعاقبة كل من يمارس هذه السلوكيات بكل مصداقية.

يرى الباحثان أن الحكومة هي الوسيلة الطبيعية لمكافحة الأنشطة المنحرفة، القدرة على جعل وإنفاذ قواعد تجعل من الحكومة نفسها عونا في محاربة الأنشطة المنحرفة، الأمر الذي يتطلب مزيدا من الإيرادات من اجل تنفيذ عملية الردع. إن أشهر أشكال الأنشطة المنحرفة هي عملية السعي وراء الريع، حيث توجد هذه الأنشطة في كل الدول من جميع الأنواع، فيحتمل وجود أفراد منتجون يسعون إلى التأثير على عمل الحكومة، ففي المستوى العالي يضغطون على السلطة التشريعية من اجل تقديم خدمات لعملائهم أو وكلائهم، أما في المستوى الأدنى فإنهم يستغلون الوقت والحكومة للبحث عن الموارد، كما يستعلمون الإدعاء العام لاستخراج القيم والفوائد من القطاع الخاص ويستفيدون من غموض حقوق الملكية. إن البلدان التي تحتوي على المسؤولين الحكوميين الفاسدين هذه العوامل تشكل عقبات أمام التجارة، وتؤدي إلى إضعاف العقود وتدخل الحكومة في الإنتاج مما يجعل البلدان غير قادرة على تحقيق مستويات هامة من الإنتاج للفرد.

ويلخص الباحثان محددات الفروقات في الأداء الاقتصادي فيما يلي:

✓ البنية التحتية الاجتماعية تؤثر في المدخلات والإنتاجية والتي بدورها تحدد الناتج للكل عامل. ومن أجل إثبات هذه الفرضية قام الباحثان بتحدير لوغاريتم الناتج للكل عامل مع مؤشر البنية التحتية الاجتماعية، هذه هذا الأخير هو عبارة عن المتوسط الحسابي لمؤشري السياسات الحكومة ضد الأنشطة المنحرفة و مؤشر تدابير الانفتاح، حيث يمثل المؤشر الأول المتوسط الحسابي للمتغيرات التالية: حكم القانون، نوعية البيروقراطية، الفساد، خطر مصادرة الملكية، عدم التزام الحكومة بتنفيذ العقود، هذه المؤشرات مأخوذة من مؤسسة المخاطر السياسية خلال الفترة 1986-1995، قيم هذا المؤشر تغير مابين الصفر و الواحد، حيث يمثل الأخير سياسية فعالة ضد الأنشطة المنحرفة أما الأول فالعكس. أما المؤشر الثاني فقد استعمل الباحثان معطيات ساكس ووانرز[18] 1995 والذي يمثل مدى انفتاح البلد على التجارة الحرة والذي يقاس بعدد سنوات الانفتاح على التجارة الحرة خلال الفترة 1950-1994، حيث يمثل الصفر بلد مغلق أما الواحد بلد منفتح على التجارة الحرة. إن مؤشر البنية التحتية الاجتماعية يأخذ قيما ما بين الصفر والواحد، حيث يمثل الأول بنية تحتية مشجعة للأنشطة المنحرفة (البحث عن الريع) أما الواحد فيمثل بنية تحتية اجتماعية مشجعة للإنتاج (الابتكار، نقل التكلونوجيا).

كما يرى الباحثان أن مؤشر البنية التحتية الاجتماعية متغير داخلي، حيث إن المؤسسات تصنع البيئة الاقتصادية، كما أن المؤشر السابق هو مؤشر مقدر حيث أن هذا التقدير يمكن أن يوقعنا في أخطاء القياس ومن أجل هذا استعمل الباحثان المتغيرات الأداتية، والتي تعكس تأثير أوربا الغربية في العالم حيث روجت الثقافة الأوربية أفكار أدم سميث حول أهمية حقوق الملكية والنظام الرأسمالي، الدول التي تأثرت بهذه الثقافة كانت أكثر عرضة لبناء بنية تحتية اجتماعية مواتية وهذه المتغيرات:

✓ نسبة السكان الناطقين بلغات أوربا الغربية في الوقت الحالي، عدد السكان الأصلين الناطقين باللغة الانجليزية كلغة أم.

✓ المسافة على خط الاستواء: حيث يبرر الباحثان اختيارهما لهذا المتغير بسبب أن القارة الأوربية كانت أكثر المناطق عرضة لهجرة سكانها، فالمناطق من العالم الجديد والتي كان فيها المناخ شبيها بالمناطق الأوربية قام الأوربيون ببناء بنية تحتية جيدة مثل الولايات المتحدة، كندا، أستراليا وهذه المناطق بعيدة عن خط الاستواء أما المناطق القريبة من خط الاستواء فقد عزف عنها الأوربيون وقاموا باستغلال مواردها.

كما استعمل الباحثان أيضا المتغير المعطى من طرف فراكل ورومر 1996 والذي يعبر عن لوغاريتم توقع حصة التجارة في الاقتصاد. هذه المتغيرات مرتبطة مع البنية التحتية الاجتماعية وغير مرتبطة مع عنصر الخطأ.

والنتيجة التي يخرج بها الباحثان هي أن الاختلافات في البنية التحتية الاجتماعية تفسر الفروقات في الأداء الاقتصادي على المدى الطويل، فإن الدول التي تأثرت بثقافة أوربا الغربية لديها بنية تحتية اجتماعية جيدة تؤدي إلى مستويات عالية من الناتج للكل عامل.

ت- دارسة دانيال كوفمان وأرت كراي 2002 "النمو من دون إدارة الحكم"[19]:

تعتبر هذه الدراسة من أبرز الدراسات التي تطرقت إلى دراسة أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي، حيث قام الباحثان في هذه الدراسة بالبحث عن العلاقة السببية بين إدارة الحكم والنمو الاقتصادي مع التركيز على حالة دول أمريكا اللاتينية ودول منطقة الكاريبي، حيث قام الباحثان بإجراء الانحدارات التالية:

✓ الدخل الفردي دالة في نوعية إدارة الحكم والذي يقاس بمتوسط مؤشرات إدارة الحكم والمتمثلة في: الصوت والمسائلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الأطر التنظيمية، مكافحة الفساد.

✓ أحد متغيرات إدارة الحكم الستة دالة في الدخل الفردي.

لقد قام الباحثان بحساب الدخل الفردي لسنة 1995 وفق الأسعار الثابتة للدولار الأمريكي وفق تعادل القوة الشرائية لسنة 1985 أما فيما يتعلق بمؤشرات إدارة الحكم فقد شملت الفترة 2000-2001 لعينة مكونة من 175 دولة وقد خلص الباحثان إلى النتائج التالية:

* تأثير سببي قوي ينطلق من إدارة الحكم إلى الدخل الفردي، حيث يؤدي تحسين نوعية إدارة الحكم إلى زيادة الدخل الفردي، حيث تؤكد هذه الملاحظة الأخيرة على أهمية الحكم الراشد بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

* تأثير سببي ضعيف ينطلق من الدخل الفردي إلى إدارة الحكم حيث أن الدخل الفردي العالي لا يضمن تحسين إدارة الحكم لهذا اختار الباحثان عنوان البحث" النمو دون إدارة الحكم" والجدول التالي يوضح نتائج الانحدارات التي قام بها الباحثان.

الجدول رقم (01): نتائج الانحدارات لعلاقة السببية من إدارة الحكم إلى الدخل الفردي[20]

التابع/المستقل	إدارة الحكم	الثابت	الصوت والمسائلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	الأطر التنظيمية	مكافحة الفساد
الدخل	1.370 (0.095)	7.845 (0.058)	1.495 (0.151)	1.546 (0.156)	1.389 (0.121)	2.242 (0.301)	1.412 (0.139)

Source : Kaufmann; D, and Kraay, A. (2002) op.cit, p48.

الجدول رقم (02): نتائج الانحدار المساعد بين إدارة الحكم ووفيات المعمرين[21]

التابع/المستقل	الثابت	وفيات المعمرين	R^2
إدارة الحكم	2.445	-0.547	0.37
	(0.284)	(0.064)	

Source : Kaufmann; D, and Kraay, A. (2002) op.cit, p48.

ومن أجل معالجة مشكل داخلية المتغيرات قام الباحثان بالاستعانة بالمتغيرات الأداتية- قدرت النماذج بواسطة المتغيرات الأداتية- إنطلاقا من أبحاث AJR(وفيات المعمرين) هال وجونز(نسبة السكان الناطقين بلغات أوربا الغربية في البلد) و الأبحاث التي تؤكد على دور تملك الموارد الطبيعية.

فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أن هنالك علاقة إيجابية معنوية إحصائيا بين مؤشر إدارة الحكم والدخل الفردي، وكذا وجود علاقة سلبية معنوية بين وفيات المعمرين وإدارة الحكم وهذا يتفق مع افتراضات AJR، كما نلاحظ أن مؤشر إدارة الحكم يفسر 69% من التغيرات في الدخل الفردي كما أن مؤشرات أبعاد إدارة الحكم لها علاقة إيجابية مع الدخل الفردي.

أما بالنسبة للعلاقة السببية من الدخل الفردي إلى إدارة الحكم

الجدول رقم (03): نتائج الانحدارات لعلاقة السببية من الدخل الفردي إلى إدارة الحكم

	الصوت والمسائلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	حكم القانون	الأطر التنظيمية	مكافحة الفساد
الثابت	-4.111	-4.8066	-5.3762	-5.3668	-3.75	-5.106
دخل الفرد	0.553	0.6089	0.6815	0.6851	0.4846	0.6482
R^2	0.43	0.57	0.66	0.68	0.46	0.59

Source : Kaufmann; D, and Kraay, A. (2002) op.cit, p50-52.

فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين الدخل الفردي و إدارة الحكم لكن بالنسبة للمعامل الارتباط بين المتغيرين يبقى ضعيفا، خصوصا فيما يتعلق بالصوت و المسائلة و الأطر التنظيمية، لهذا يستنتج الباحثان أن هناك علاقة سببية ضعيفة من الدخل إلى إدارة الحكم، ويفسران هذه بسبب غياب ما أطلقا عليه الدوائر الحميدة، والتي تعنى أن زيادة في الدخل الفردي تؤدي إلى المطالبة بنوعية إدارة حكم أفضل وهذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة الدخل الفردي في المدى الطويل، حيث أن سبب غياب هذه الدوائر راجع إلى نخب النفوذ وظاهرة الاستيلاء على الدولة، حيث تستفيد هذه النخب من الوضع الراهن لإدارة الحكم كما بإمكانها مقاومة مطالب تحسين إدارة الحكم بنجاح حتى مع ارتفاع الدخل على المدى الطويل.

4.2. النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد:

أظهرت الدراسة التي أجراها ساكس و وانرز1995 والتي بعنوان "وفرة الموارد و النمو الاقتصادي" أن الاقتصاديات التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للناتج المحلي لسنة 1971 تتجه لتحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفضة خلال الفترة 1971-1989 كما استنتجا أيضا هو أن هذه الدول تحقق معدلات نمو منخفضة مقارنة بالدول التي لا تمتلك موارد، إن

الارتباط بين وفرة الموارد و النمو الاقتصادي يبدو للوهلة الأولى كأنه لغز، فلا يعقل أن تؤدي وفرة الموارد إلى تراجع النمو بل تؤدي هذه الوفرة إلى زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، لكن التاريخ الاقتصادي يؤكد على النظرة السلبية ففي القرن السادس عشر كانت كل من جنيف، لندن وأمستردام أهم المدن في العالم رغم أنها كانت مدنا صناعية متخصصة في النسيج ولا تمتلك موارد على خلاف مدن أخرى مثل مدريد ولشبونة والتي على الرغم من استقبالها لكميات كبيرة من الذهب والفضة من مستعمراتهما إلا أنهما لم تكونا مدنا عالمية.

إن هذه الأبحاث والتي تناولت الأداء الاقتصادي للبلدان الغنية بالموارد أكدت هذه المقاربة وقوع هذه البلدان ضحية ما يسمى بلعنة الموارد، لكن عند ملاحظتنا للأداء الاقتصادي للبلدان الغنية بالموارد وجدنا أن بعض الدول كان لها أداء جيد على مستوى النمو مثل النرويج، بوتسوانا، ماليزيا، الشيلي، تايلاند، فكيف تمكنت هذه الدول من التخلص من هذه اللعنة؟ إن الإجابة على هذا السؤال تكمن في مايلي:

تمكنت هذه الدول من التخلص من لعنة الموارد بفضل النوعية المؤسساتية التي تمتلكها، بينما الدول التي تمتلك مؤسسات رديئة لم تساعدها هذه المؤسسات على تجنب اللعنة، ومن أجل إيضاح هذه الأفكار لابد من شرح المفاهيم التالية[22]:

✓ سلوك البحث عن الريع، هو عبارة عن توجيه الحوافز الاقتصادية للأفراد للمشاركة في التنافس على الوصول إلى الإيرادات الريعية، حيث يبرز هذا السلوك في البلدان التي تقوى فيها سلطة الزمر الحاكمة في عملية توزيع الريع الناتج عن تدفق الإيرادات من الموارد وبالتالي تصبح هي من يحدد نسبة الريع التي تستفيد منها كل فئة من فآت الشعب.

✓ الاستيلاء على الدولة، ويعني استيلاء المجموعات النافذة في القطاع الخاص على جهاز الدولة التشريعي، التنفيذي والقضائي لتحقيق المصالح الشخصية ويحدث هذا بتواطؤ مع الموظفين العموميين والسياسيين مقابل تحقيق مصالح خاصة.

✓ الدولة الريعية، وهي الدولة التي يؤول فيها الريع الخارجي أو نسبة عالية منها إلى فئة صغيرة أو محدودة تعيد استخدام هذه الثروة على غالبية السكان حيث تصب هذه الموارد مباشرة في خزينة الدولة.

إن المؤسسات الجيدة في كل من بوتسوانا، شيلي، ماليزيا، تايلاند حدت من سلوك البحث عن الريع وشكلت قيود على أصحاب السلطة السياسية فهذه العوامل ساعدتها على تجنب نقمة الموارد، أما الدول الأخرى والتي تملك مؤسسات ضعيفة ساعدت وفرة الموارد في تنامي ظاهرة البحث عن الريع والاستيلاء على الدولة وفي هذا السياق يميز الاقتصاديون بين نوعين من المؤسسات في البلدان الغنية بالموارد:

✓ المؤسسات الصديقة المنتجة، أين يكون هناك تكامل بين أنشطة البحث عن الريع والأنشطة الإنتاجية فهذه المؤسسات تعزز النمو الاقتصادي عندما تجذب وفرة الموارد المشروعات نحو مجالات الإنتاج.

✓ المؤسسات الصديقة المهيمنة، أين يكون هنالك تنافس ما بين أنشطة البحث عن الريع والأنشطة الإنتاجية، فهذه المؤسسات تشجع على توسع الأنشطة غير المنتجة بسبب ضعف القانون في حماية الأشخاص والملكية، غياب استقلال وكفاءة القضاء وانتشار البيروقراطية والفساد مما يجعل لهذا النوع المؤسساتي تداعيات خطيرة على النمو خاصة عندما تحفز وفرة الموارد المشروعات على العمل خارج الأنشطة الإنتاجية[23].

إن أنشطة السعي وراء الريع تعتبر مكلفة جدا بالنسبة للنمو الاقتصادي وهذا لسببين:

✓ هذه الأنشطة تدر عائدا طبيعيا وبالتالي فإن أي زيادة في هذه الأنشطة سوف يجعل من السعي لتحقيق الريع أكثر جاذبية من الأنشطة الإنتاجية الأخرى، وهذا قد يؤدي إلى توازنات متعددة في الاقتصاد وأسوأ توازن فيها هو الذي يتميز بمستوى مرتفع من السعي لتحقيق الريع وانخفاض الإنتاج.

✓ إن السعي لتحقيق الريع من قبل الحكومة يقلل من الإبداعية أكثر من أي أنشطة أخرى وبما أن الإبداع والتكنولوجيا يمثلان أهم محرك للنمو فإن السعي إلى تحقيق الريع من جانب الحكومة يمثل العامل الأكثر كبحا للنمو، وبالتالي فهذه الدول تميل إلى تهميش تراكم رأس المال المادي والبشري[24].

كما أن وفرة الموارد تساهم في ظهور الدولة الريعية، حيث تستخدم الحكومات الموارد الطبيعية لتخفيف الضغوطات الاجتماعية المطالبة بزيادة المسائلة، حيث يتم هذا عبر ثلاثة قنوات:

✓ أثر الضرائب، حين تستمد الحكومات مداخيل كافية من بيع الموارد الطبيعة تميل إلى فرض ضرائب أقل على سكانها وتحقيق دولة الرفاه وهذه بمثابة رسالة واضحة للناس بأن الخير الذين تعمون فيه هو مرتبط بوجود هذه الأنظمة، وفي هذه الحالة يصبح الناس أقل ميلا للمطالبة بالمسائلة والشفافية والتمثيل في الحكومة.

✓ أثر المحسوبية، إن الثروة المتولدة من مداخيل الموارد الطبيعية تؤدي إلى إنفاق أكبر على المحسوبية التي تخفض الضغط لأجل الإصلاحات، فيلجأ موظفو الدولة والمواطنون العاديون على حد سواء إلى الطبقة ذات الريع لكي يحصلوا على مكاسب من الريع دون الحاجة إلى وجود مؤسسات قوية.

✓ أثر تكوين المجموعة، حيث تقول هذه الفرضية أنه حين تقدم الموارد الطبيعية مدخولا كافيا للحكومة تستخدم هذه الأخيرة الهبات من أجل عدم تكوين مجموعات اجتماعية مستقلة من الدولة.[25]

5.2. دراسة البنك العالمي "إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعزيز التضمنية والمسائلة":

حيث كان الهدف من هذه الدراسة معرفة أثر إدارة الحكم في النمو الاقتصادي في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، اعتمد البنك العالمي على دراسة ساكس ووارنز 1995 لأنه يتصور أثر امتلاك الموارد الطبيعية والمتعلق بالمنطقة، كما أن عينة من دول المينا التي يشتملها هذا التحليل هي الأكثر شمولية، والتي تتضمن كل من: الجزائر، مصر، إيران، الأردن، المغرب، سوريا، واستثنيت باقي الدول بسبب عدم توفر البيانات، حيث كانت نتائج تقدير معدل نمو الدخل الفردي مع المتغيرات المفسرة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): نتائج التقدير بالنسبة للدراسة البنك العالمي سنة 2003

المتغير	نسبة الاستثمار	درجة تملك الموارد	مؤشر الانفتاح	الدخل الأولي	معامل التحديد
المعلمة	0.73	-8.00	1.45	-1.82	0.76
إحصائية ستودنت	2.5	-6.16	4.15	-7.09	
المتغير	معدل التبادل	إدارة الحكم	الحد الثابت	حجم العينة	

لمعلمة	0.13	0.57	15.02	74
إحصائية ستودنت	2.45	3.98	6.86	

المصدر: البنك العالمي، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعزيز التضمنية والمسائلة، مرجع سابق، ص297.

ومن خلال النتائج السابقة بقدر معدل النمو في دول المينا بـ: 1.11% ومن أجل دراسة أثر تحسين إدارة الحكم في دول مينا نجد أن مستوى إدارة الحكم كمعدل يضاهي مستوى 6 دول في أمريكا اللاتينية وهي: الأرجنتين، البرازيل، المكسيك، فنزويلا و الأوروغواي، حيث إذا استعملنا المعاملات الأصلية في الانحدار و جعلنا كل المتغيرات ثابتة سوف يزداد معدل النمو المقدر إلى مستوى 1.98 % أي بارتفاع 0.87 نقطة مئوية وهذه الزيادة الجديدة كانت ستكتسبها دول المينا لو تم تحسين مستوى إدارة الحكم، أما أذا تم تحسين مستوى إدارة الحكم إلى مستوى خمس دول في شرق أسيا: إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة و تايلاند، فإن معدل النمو المقدر في منطقة المينا يصبح 1.94 % أي بارتفاع 0.83 نقطة مئوية.

3. تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية في كافة الدول العربية:

1.3.تقديم جدول المعطيات:

تتكون عينة الدراسة من 19 دولة عربية كتالي: الجزائر، البحرين، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية، السودان، تونس، الإمارات، فلسطين، اليمن. أما متغيرات الدراسة فهي عبارة عن المتوسط الحسابي لمتغيرات: الدخل الفردي مقيما بالدولار الأميركي وفق تعادل القوى الشرائية (GDPpc)، الصوت والمسائلة(VA)، الاستقرار السياسي(PS)، فعالية الحكومة(GE)، الأطر التنظيمية(RQ)، حكم القانون(RL)، مكافحة الفساد(CC) خلال الفترة 1996-2014.

الجدول رقم (05): جدول المعطيات

pays	VA	PS	GE	RQ	RL	CC	GDPpc
ARE	-0.84	0.86	0.91	0.69	0.56	0.89	86212.41
BHR	-0.96	-0.36	0.51	0.70	0.47	0.34	43170.29
DJI	-1.09	-0.26	-0.93	-0.68	-0.80	-0.52	2432.09
DZA	-1.02	-1.37	-0.62	-0.84	-0.78	-0.61	11687.06
EGY	-1.02	-0.80	-0.42	-0.38	-0.16	-0.50	8530.11
IRQ	-1.44	-2.25	-1.50	-1.48	-1.62	-1.39	11569.41
JOR	-0.62	-0.35	0.12	0.23	0.35	0.16	9110.36
KWT	-0.46	0.28	0.05	0.14	0.53	0.50	80709.10
LBN	-0.42	-1.29	-0.27	-0.18	-0.51	-0.71	13350.59
LBY	-1.62	-0.37	-1.14	-1.53	-0.99	-1.06	22979.79
MAR	-0.64	-0.37	-0.11	-0.15	-0.09	-0.19	5558.23
MRT	-0.89	-0.36	-0.60	-0.47	-0.70	-0.43	3101.27
OMN	-0.89	0.78	0.37	0.46	0.57	0.34	42796.28
QAT	-0.69	1.00	0.66	0.37	0.70	0.93	121923.11
SAU	-1.65	-0.30	-0.16	0.03	0.18	-0.19	40174.19

SDN	-1.71	-2.26	-1.29	-1.34	-1.39	-1.26	2820.27
TUN	-0.79	-0.08	0.33	-0.08	-0.01	-0.03	8934.05
WBG	-0.92	-1.74	-0.96	-0.58	-0.37	-0.79	4086.99
YEM	-1.13	-1.82	-0.96	-0.70	-1.21	-0.95	3983.40

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك العالمي 2016.

2.3. التعليق على النتائج المتحصل عليها:

من خلال تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المعطيات بالاستعانة ببرنامج **XL-STAT 2010** تحصلنا على النتائج التالية:

أ- المتوسطات والانحرافات المعيارية:

الجدول رقم (06): المتوسطات والانحرافات المعيارية.

Variable	VA	PS	GE	RQ	RL	CC	GDPpc
Minimum	-1.715	-2.259	-1.500	-1.533	-1.620	-1.390	2432.090
Maximum	-0.420	1.002	0.908	0.699	0.703	0.927	121923.110
Moyenne	-0.989	-0.582	-0.316	-0.307	-0.277	-0.288	27533.106
Ecart-type	0.382	0.986	0.700	0.682	0.726	0.683	34170.208

المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT

يعتبر المتغير الصوت والمسائلة هو المسؤول عن تمركز المتغيرات لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأصغر، أما المتغير الدخل الفردي فهو المسؤول عن تشتتها لأنه يتميز بالانحراف الأكبر.

ب- مصفوفة الارتباط:

الجدول رقم (07): مصفوفة الارتباط مابين المتغيرات

Variables	VA	PS	GE	RQ	RL	CC	GDPpc
VA	**1**	0.429	**0.601**	**0.635**	**0.576**	**0.588**	0.270
PS	0.429	**1**	**0.821**	**0.741**	**0.831**	**0.889**	**0.703**
GE	**0.601**	**0.821**	**1**	**0.948**	**0.930**	**0.950**	**0.672**
RQ	**0.635**	**0.741**	**0.948**	**1**	**0.934**	**0.918**	**0.590**
RL	**0.576**	**0.831**	**0.930**	**0.934**	**1**	**0.942**	**0.678**
CC	**0.588**	**0.889**	**0.950**	**0.918**	**0.942**	**1**	**0.781**
GDPpc	0.270	**0.703**	**0.672**	**0.590**	**0.678**	**0.781**	**1**

المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT

الجدول(08): نتائج اختبار Bartlett

Khi² (Valeur observée)	Khi² (Valeur critique)	DDL	p-value	alpha
161.786	32.671	21	< 0.0001	0.05

المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT

حيث:

فرض العدم: لا يوجد ارتباط معنوي مختلف عن الصفر ما بين المتغيرات المدروسة.

الفرض البديل: يوجد على الأقل ارتباط معنوي مختلف عن الصفر ما بين المتغيرات المدروسة.

القرار: نلاحظ أن قيمة Khi^2 المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة ومنه نقوم برفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.

سنركز بشكل أساسي في تفسير مصفوفة الارتباط على العمود الأخير (المتغير الدخل الفردي) فمن مصفوفة الارتباط نستنتج مايلي: الدخل الفردي مرتبط ارتباطا قويا موجبا معنويا مع مكافحة الفساد، الاستقرار السياسي، حكم القانون، فعالية الحكومة، الأطر التنظيمية ومرتبط ارتباط ضعيف موجب غير معنوي مع الصوت والمسائلة. مكافحة الفساد مرتبط ارتباطا قويا موجبا معنويا مع فعالية الحكومة، حكم القانون، الأطر التنظيمية، الاستقرار السياسي، الصوت والمسائلة. حكم القانون مرتبط ارتباطا قويا موجبا معنويا مع الأطر التنظيمية، فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي، الصوت والمسائلة. الأطر التنظيمية مرتبطة ارتباطا قويا موجبا معنويا مع فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي، الصوت والمسائلة. فعالية الحكومة مرتبطة ارتباطا قويا موجبا معنويا مع الاستقرار السياسي، الصوت والمسائلة. الاستقرار السياسي مرتبط ارتباطا قويا موجبا غير معنوي مع الصوت والمسائلة.

ت- القيم الذاتية ونسب الجمود:

الجدول رقم (09): القيم الذاتية ونسب الجمود

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7
Valeur propre	5.500	0.795	0.345	0.232	0.071	0.035	0.021
Variabilité (%)	78.577	11.361	4.935	3.315	1.013	0.497	0.303
% cumulé	78.577	89.938	94.873	98.187	99.200	99.697	100.000

المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT

الشكل(02): القيم الذاتية ونسب الجمود

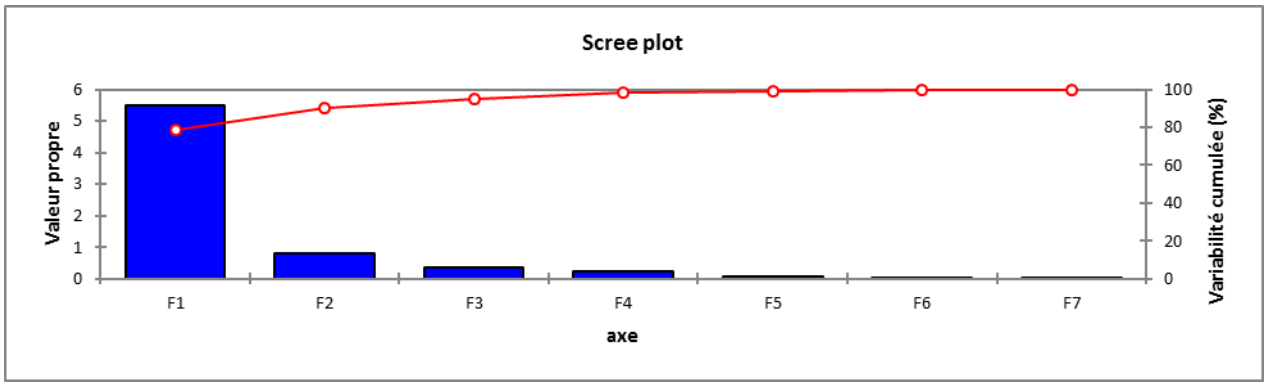

المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT

المحور العاملي F_1 يمثل 78.577%من قيمة الجمود الكلي.

المحور العاملي F_2 يمثل 11.361%من قيمة الجمود الكلي.

فتكون بذلك نسبة التمثيل على المعلم العاملي الأول ذو المحورين (F_2 F_1) 89.938% وهذه نسبة جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقاط على هذا المعلم، لهذا نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو البعدين (F_2 F_1).

ث- التعليق على ارتباط المتغيرات بالمركبات الأساسية:

الجدول رقم (10): ارتباط المتغيرات بالمركبات الأساسية

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7
VA	0.644	0.691	0.319	0.077	0.008	-0.005	-0.008
PS	0.884	-0.223	-0.057	0.404	-0.012	0.026	-0.036
GE	0.967	0.041	-0.137	-0.080	-0.159	-0.114	-0.018
RQ	0.941	0.153	-0.197	-0.184	-0.022	0.124	-0.047
RL	0.962	0.008	-0.147	-0.056	0.210	-0.068	-0.005
CC	0.988	-0.069	-0.001	0.006	-0.025	0.035	0.128
GDPpc	0.761	-0.488	0.402	-0.142	0.004	0.005	-0.029

المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT

الشكل رقم (03): دائرة الارتباط

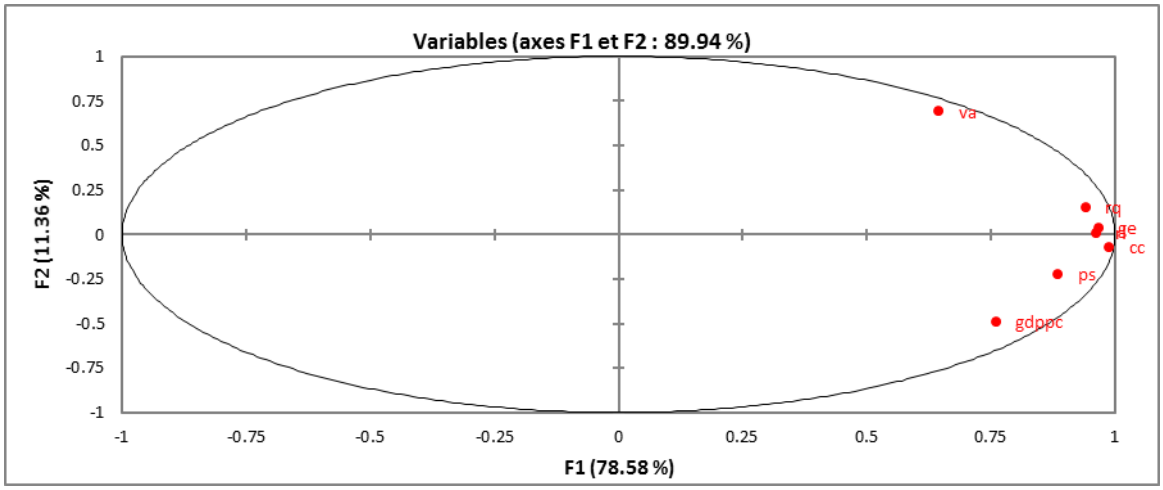

المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT

المركبة الأساسية الأولى: مرتبطة ارتباطا قويا موجبا مع كل متغيرات الدراسة، تجمع كل المتغيرات في جهة واحدة للمحور الأول (الجهة الموجبة)، أي ارتباطها كلها ارتباطا موجبا مع هذا المحور يدل على أن المركبة الأساسية الأولى تشكل size Factor، أي كل المتغيرات بشكل عام تتطور في نفس الاتجاه. المركبة الأساسية الثانية: مرتبطة ارتباطا قويا موجبا مع الصوت والمسائلة، ارتباط ضعيف سالب مع الدخل الفردي، الاستقرار السياسي. أما فيما يتعلق بمساهمة المتغيرات في تكوينن المركبات الأساسية فنلاحظ من خلال الجدول أن المتغيرات: مكافحة الفساد، فعالية الحكومة، حكم القانون، الأطر التنظيمية، الاستقرار السياسي، الدخل الفردي تساهم في تكوين المركبة الأساسية الأولى، أما المتغير الصوت والمسائلة يساهم في تكوين المركبة الأساسية الثانية.

الجدول رقم(11): مساهمة المتغيرات في تكوين المركبات الأساسية (**Cosinus carrés des variables**)

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7
VA	0.415	**0.477**	0.102	0.006	0.000	0.000	0.000
PS	**0.782**	0.050	0.003	0.163	0.000	0.001	0.001
GE	**0.934**	0.002	0.019	0.006	0.025	0.013	0.000
RQ	**0.886**	0.023	0.039	0.034	0.000	0.015	0.002
RL	**0.926**	0.000	0.022	0.003	0.044	0.005	0.000
CC	**0.977**	0.005	0.000	0.000	0.001	0.001	0.016
GDPpc	**0.579**	0.239	0.161	0.020	0.000	0.000	0.001

المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT

التعليق على وضعية الأفراد و المتغيرات:

الشكل رقم (04): التمثيل البياني للأفراد و المتغيرات

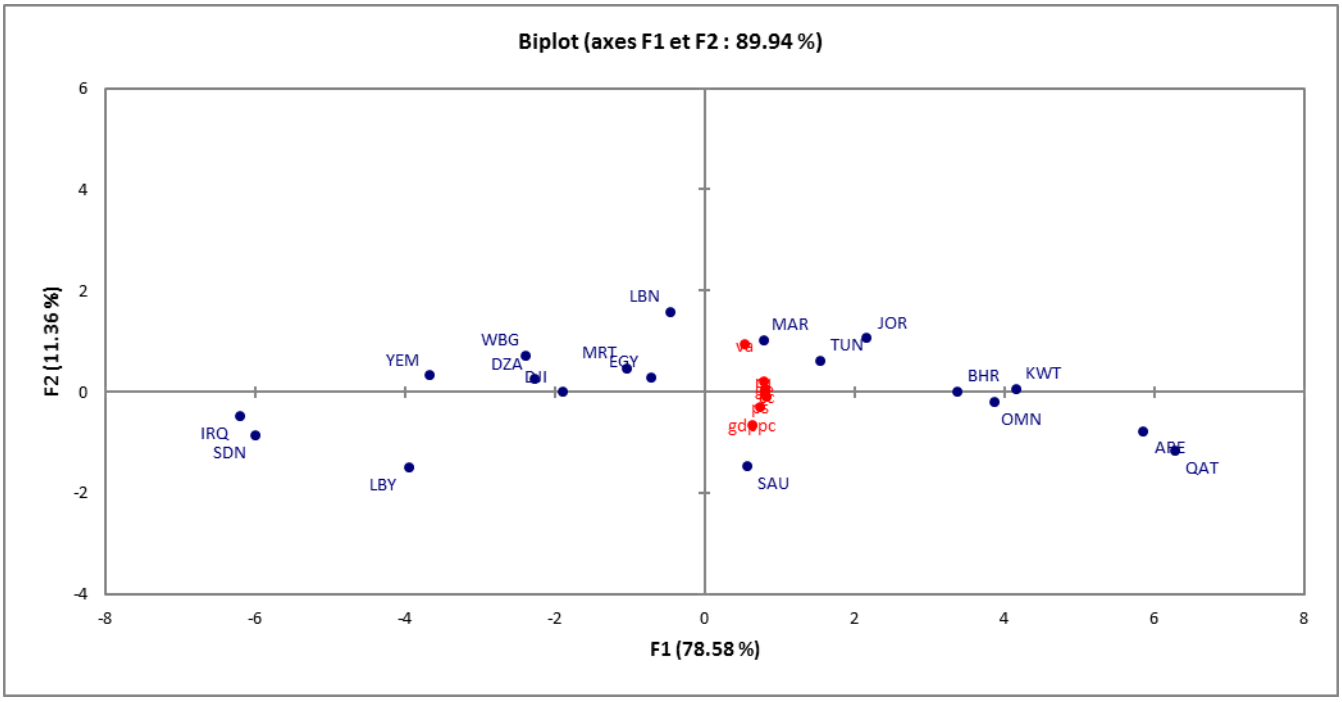

المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT

الجدول رقم(12): مساهمة الأفراد في تكوين المركبات الأساسية (**Cosinus carrés des variables**)

	ARE	BHR	DJI	DZA	EGY	IRQ	JOR	KWT	LBN	LBY
F1	**0.9403**	**0.8029**	**0.6049**	**0.8920**	**0.3967**	**0.9515**	**0.5499**	**0.8298**	0.0242	**0.6498**
F2	0.0430	0.0000	0.0000	0.0283	0.1724	0.0151	0.3542	0.0006	**0.7849**	0.2464
	MAR	MRT	OMN	QAT	SAU	SDN	TUN	WBG	YEM	
F1	0.1650	**0.3620**	**0.9165**	**0.8508**	0.0334	**0.9281**	**0.4667**	**0.6702**	**0.9223**	
F2	**0.7301**	0.1921	0.0064	0.0775	**0.5942**	0.0494	0.1975	0.1628	0.0189	

المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك أربعة مجموعات أساسية من الأفراد تتوزع على طول المحور الأول من اليسار إلى اليمين وفقا لتدرج قيم المتغيرات ككل من الضعيفة إلى المتوسطة إلى القوية.

المجموعة الأولى: والمتكونة من قطر، الإمارات، الكويت، عمان، البحرين والتي تتميز بأقوى القيم التي أخذتا كل هذه المتغيرات. وبالرجوع إلى جدول المعطيات الأولي نجد فعلا أن هذه الدول أحسن نسبيا في الدخل الفردي ومؤشرات النوعية المؤسساتية ماعدا مؤشر الصوت والمسائلة فهذه الدول تتميز بقيم متوسطة بالنسبة لهذا المتغير. المجموعة الثانية: والمتكونة من الأردن، تونس، المغرب، السعودية حيث تتميز هذه الدول بمؤشرات نوعية مؤسساتية متوسطة، أما فيما يتعلق بمؤشر الصوت والمسائلة فنلاحظ أن المغرب والأردن من أحسن الدول في هذا المؤشر بالمقارنة مع دول المجموعة وكل الدول العربية، أما السعودية فهي من أسوء الدول في مؤشر الصوت والمسائلة. المجموعة الثالثة: والمتكونة من لبنان، مصر، موريتانيا، جيبوتي، الجزائر، فلسطين، اليمن، ليبيا حيث تتميز هذه الدول بمؤشرات نوعية مؤسساتية أقل من المتوسط، أما فيما يتعلق بمؤشر الصوت والمسائلة فنلاحظ أن أغلب الدول تتميز بقيم متوسطة بالنسبة لهذا المتغير ما عدا لبنان والذي يعتبر أحسن الدول العربية في مؤشر الصوت والمسائلة، وكذا ليبيا والتي تعتبر أسوء الدول العربية في هذا المؤشر. المجموعة الرابعة: العراق، السودان فتعبر هذه الدول أضعف الدول العربية في مؤشرات النوعية المؤسساتية.

4. التحليل الاقتصادي وقياس مدى مساهمة المؤسسات في تفسير فوراق النمو الاقتصادي لدول العربية:

بعد القيام بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية على الدخل الفردي في الدول العربية توصلنا إلى أن كل من: مكافحة الفساد، الاستقرار السياسي، حكم القانون، فعالية الحكومة، الأطر التنظيمية توثر تأثيرا موجبا على الدخل الفردي و بتالي على النمو، أما متغير الصوت و المسائلة فلا علاقة لها مع الدخل الفردي وهذا ما أشار إليه البنك العالمي في تقرير له للتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سنة 2003، كما توصلنا أيضا إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من الأطر التنظيمية وحكم القانون بمكافحة الفساد وهذا أمر طبيعي حي أن التنظيم الجيد للإدارة وتطبيق القانون على الجميع بكل شفافية يساهم في التقليل و الحد من الفساد و الذي بدور يساهم في زيادة النمو الاقتصادي، كما أن هذان المتغيران مرتبطان بفعالية الحكومة والاستقرار السياسي، حيث يعتبر هذا الأخير عامل هام للنمو الاقتصادي وهذا ما أكدت عليه أغلب الدراسات النظرية.

ونهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى معرفة مساهمة المؤسسات في شرح وتفسير اختلافات النمو الاقتصادي في الدول العربية، وبالاستناد إلى الأدبيات النظرية والتجريبية والتي تطرقنا إلى أبرزها في الجانب النظري لهذه الورقة ارتأينا اختيار المتغيرات التالية:

المتغير التابع: الدخل الفردي مقاس وفقا لنظرية تعادل القوى الشرائية، حيث تم اختياره بالرجوع إلى دراستي هال وجونز 1999 و AJR 2005.

وتمثلت المتغيرات المستقلة فيما يلي:

- ✓ درجة تملك الموارد الطبيعية، والذي يعبر على لوغاريتم نسبة إيرادات الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي، حيث يعكس هذا المتغير أثر الهبات الطبيعية ومدى مساهمتها في تفسير فوراق الدخل، هذا المتغير مستمد من دراسة ساكس وانرز 1997 وأرزقي وآخرون 2013.

- ✓ الانفتاح التجاري، والذي يمثل لوغاريتم نسبة التجارة إلى الناتج المحلي، هذا المتغير يوضح تأثيرات التجارة على الدخل الفردي والتي أشار إليها داني رودريك وآخرون 2004.
- ✓ النوعية المؤسساتية، اعتمدت اغلب الدراسات التجريبية لقياس النوعية المؤسساتية على متغير حكم القانون، في هذه الورقة البحثية ستعتمد مقاربة مقترحة من طرف إيسترلي وليفاين 2002، حيث تم قياس النوعية المؤسساتية باعتبارها المتوسط الحسابي لمؤشرات إدارة الحكم والمقدم من طرف كوفمان وآخرون، هذه المقاربة تعطي صورة أكثر شمولية للمؤسسات من مقاربة حكم القانون، كما تحمل في طياتها قياسا للنوعية المؤسساتية السياسية وهذه الميزة لا توفرها مقاربة حكم القانون والتي تكتفي بقياس النوعية المؤسساتية الاقتصادية فحسب.

إن جميع المتغيرات السابقة الذكر، معبر عنها بواسطة المتوسط الحسابي خلال الفترة 1996-2014، كما أنها مستسقاة من قاعدة بيانات البنك العالمي 2016.

في هذه الورقة البحثية سنقوم بتقدير النماذج بواسطة ثلاثة طرق للتقدير:

- ✓ الطريقة الأولى: المربعات الصغرى العادية.
- ✓ الطريقة الثانية: باستعمال المتغيرات الأداتية، حيث أشار كل من هال وجونز 1999 و2005 AJR. إلى أن استعمال طريقه المربعات الصغرى العادية يعطي نتائج تقدير متحيزة بسبب داخلية المؤسسات في النموذج، لهذا ستعتمد على المتغيرات الأداتية التي اقترحها هال وجونز 1999 والمتمثلة في: البعد على خط الاستواء، نسبة السكان الناطقين بلغات أوربا الغربية، والمتغير المقدم من طرف AJR 2005 والذي يعبر عن لوغاريتم وفيات المعمرين خلال الحقبة الاستعمارية. المتغيرات السابقة الذكر مستمدة من الدراستين الأخيرتين.
- ✓ الطريقة الثالثة: باستعمال طريقة العزوم المعممة، حيث يرجع اختيارنا لها بصفتها تتحاشى مشكلة عدم ثبات التباين، والتي يمكن أن تتواجد في النموذج بسبب الفروقات الشاسعة في الدخل الفردي في الدول العربية، كما أنها تعالج مشكلة الداخلية باستعمال المتغيرات الأداتية.

أما بخصوص نتائج التقدير فكانت على الشكل التالي:

الجدول رقم (13): تقديرات المربعات الصغرى العادية

النموذج الأول				النموذج الثاني			
المتغير	المعلمة	إحصائية ستودنت	الاحتمال	المتغير	المعلمة	إحصائية ستودنت	الاحتمال
INS	1.1422	2.76	0.015	INS	1.2695	3.84	0.002
LRAB	0.1673	1.72	0.108	LRAB	0.1675	1.76	0.098
LOPE	0.4084	0.53	0.602	C	9.7433	28.57	0.000
C	7.8772	2.24	0.042	N	F	F proba	$\overline{R}^2$

0.4893	0.0025	9.14	18	$\overline{R}^2$	F proba	F	N
1.50 (0.4893)	اختبار التوزيع الطبيعي	1.20 (0.2733)	اختبار تجانس التباين	0.4637	0.0081	5.90	18

المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT

تظهر النتائج الموضحة في الجدول السابق وجود علاقة إيجابية ذو دلالة معنوية عند مستوى 5% بين الدخل الفردي والنوعية المؤسساتية في الدول العربية، كما تبرز النتائج عدم وجود علاقة بين درجة تملك الموارد الطبيعية، الانفتاح التجاري مع الدخل الفردي، الأمر الذي يستدعى بنا إلى حذف متغير الانفتاح التجاري بحجة وجود ارتباط ضمني بينه وبين درجة تملك الموارد الطبيعية، وهذا أمر طبيعي بسبب أن معظم صادرات بعض الدول العربية هي موارد طبيعية خام. وبعد حذف المتغير المذكور سابقا وتقدير النموذج، أوضحت نتائج التقدير وجود علاقة ايجابية ذو دلالة معنوية عند مستوى 5% بين الدخل الفردي والنوعية المؤسساتية في الدول العربية، وعلاقة ايجابية معنوية عند مستوى 10% بين الدخل الفردي ودرجة تملك الموارد الطبيعية. من خلال معامل التحديد المصحح نلاحظ أن متغيرات النموذج تشرح بنسبة 49% من اختلافات الدخل الفردي في الدول العربية، كما اظهر اختبار فيشر وجود المعنوية الكلية للمعالم، أما بخصوص الأخطاء فقد أثبتت الاختبارات المستعملة تحقق فرضيتي تجانس التباين والتوزيع الطبيعي، الأمر الذي يدل على صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية.

أما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي فقد جاءت النتائج متوافقة إلى حد كبير مع النظرية الاقتصادية، وهذا يتمثل في الإشارة الايجابية لمعلمة النوعية المؤسساتية ودرجة تملك الموارد الطبيعية، حيث يمكنا القول بأن النوعية المؤسساتية ودرجة تملك الموارد الطبيعية تساهمان في تفسير الاختلافات في الدخل الفردي في الدول العربية.

الجدول رقم (14): تقديرات طريقة المتغيرات الأداتية

النموذج الأول				النموذج الثاني			
المتغير	المعلمة	إحصائية ستودنت	الاحتمال	المتغير	المعلمة	إحصائية ستودنت	الاحتمال
INS	1.8136	1.68	0.092	INS	2.5455	3.22	0.001
LRAB	0.5490	4.68	0.000	LRAB	0.5236	2.82	0.005
LOPE	-0.457	-0.37	0.712	C	9.1089	13.86	0.000
C	10.782	1.84	0.060	N	Wald	W proba	R^2
N	Wald	W proba	R^2	16	20.28	0.000	0.4790
16	43.61	0.000	0.7911	Hausman	9.18	P Hausman	0.01

المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT

نتائج تقديرات المتغيرات الأداتية تظهر وجود علاقة إيجابية معنوية بين تملك الموارد الطبيعية والدخل الفردي ذو دلالة معنوية عند مستوى 5% في النموذج ، بينما تظهر علاقة ايجابية معنوية عند مستوى بين الدخل الفردي والمؤسسات عند مستوى 10%، الأمر الأخر الذي توضحه النتائج وهو العلاقة العكسية غير المعنوية بين الانفتاح التجاري والدخل الفردي في الدول العربية، هذه النتيجة تختلف مع النتائج

المتحصل عليها في تقديرات المربعات الصغرى العادية، النتيجة الأخيرة تؤكد التحيز الذي تتصف به تقديرات المربعات الصغرى العادية عند مثل هذه النماذج. وبعد حذف متغير الانفتاح التجاري من النموذج، أظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية ذو دلالة معنوية عند مستوى 5% بين الدخل الفردي وكل من: النوعية المؤسساتية وتملك الموارد الطبيعية في الدول العربية، من خلال معامل التحديد نلاحظ أن متغيرات النموذج تشرح بنسبة 48% من اختلافات الدخل الفردي في الدول العربية، كما اظهر اختبار والد وجود المعنوية الكلية للمعالم، أما بخصوص اختبار هوسمان فتظهر النتائج أن طريقة المتغيرات الأداتية هي أحسن طريقة للتقدير من المربعات الصغرى العادية بسبب وجود متغيرات محددة داخليا في النموذج ، بعد هذا التحليل نستخلص صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية.

أما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي فقد جاءت النتائج متوافقة إلى حد كبير مع النظرية الاقتصادية، وهذا يتمثل في الإشارة الايجابية لمعلمة النوعية المؤسساتية ودرجة تملك الموارد الطبيعية.

الجدول رقم (15): تقديرات طريقة العزوم المعممة.

النموذج الأول				النموذج الثاني			
المتغير	المعلمة	إحصائية ستودنت	الاحتمال	المتغير	المعلمة	إحصائية ستودنت	الاحتمال
INS	1.7032	5.79	0.000	INS	2.1128	5.47	0.000
LRAB	0.5585	6.95	0.000	LRAB	0.5139	5.39	0.000
LOPE	-0.266	-0.69	0.488	C	9.0079	32.05	0.000
C	9.9350	5.15	0.000	N	Wald	W proba	R^2
N	Wald	W proba	R^2	16	87.24	0.000	0.6854
16	202.13	0.000	0.8008	Hansen test	0.3386 (0.8442)	اختبار الخارجية (شرط التعامد)	1.8444 (0.1744)

المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT

أظهرت نتائج تقدير طريقة العزوم المعممة توافقا إلى حد كبير مع النتائج المتحصل عليها في طريقة المتغيرات الأداتية في الجانبين الإحصائي والاقتصادي، الأمر الملاحظ هنا هو ارتفاع معامل التحديد بالمقارنة مع طريقة المتغيرات الأداتية، أما بخصوص اختبارات صلاحية الطريقة فقد أثبت اختبار هانس، صلاحية المتغيرات الأداتية المستعملة في النموذج، أما اختبار الخارجية فقد أثبت تحقق شرط التعامد، الأمر الذي يؤكد صلاحية الطريقة من الناحية الإحصائية.

أما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي فقد جاءت النتائج متوافقة إلى حد كبير مع النظرية الاقتصادية، وهذا يتمثل في الإشارة الايجابية لمعلمة النوعية المؤسساتية ودرجة تملك الموارد الطبيعية، حيث يمكنا القول بأن النوعية المؤسساتية ودرجة تملك الموارد الطبيعية تساهمان في تفسير الاختلافات في الدخل الفردي في الدول العربية.

5. الخاتمة:

بعد القيام بالتقييم الاقتصادي والإحصائي لنتائج الدراسة التطبيقية للبيانات المقطعية على مجموعة الدول العربية، وبعد القيام بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية على الدخل الفردي في الدول العربية توصلنا إلى أن كل من: مكافحة الفساد، الاستقرار السياسي، حكم القانون، فعالية الحكومة، الأطر التنظيمية توثر تأثيرا موجبا على الدخل الفردي و بتالي على النمو، أما متغير الصوت و المسائلة فلا علاقة لها مع الدخل الفردي وهذا ما أشار إليه البنك العالمي في تقرير له للتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سنة 2003، كما توصلنا أيضا إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من الأطر التنظيمية وحكم القانون بمكافحة الفساد وهذا أمر طبيعي حي أن التنظيم الجيد للإدارة وتطبيق القانون على الجميع بكل شفافية يساهم في التقليل و الحد من الفساد و الذي بدور يساهم في زيادة النمو الاقتصادي، كما أن هذان المتغيران مرتبطان بفعالية الحكومة والاستقرار السياسي، حيث يعتبر هذا الأخير عامل هام للنمو الاقتصادي وهذا ما أكدت عليه أغلب الدراسات النظرية.

وأظهرت نتائج طريقة المربعات الصغرى العادية وجود علاقة إيجابية بين الدخل الفردي والنوعية المؤسساتية في الدول العربية، وبعد حذف متغير الانفتاح التجاري بحجة وجود ارتباط ضمني بينه وبين درجة تملك الموارد الطبيعية وتقدير النموذج، أوضحت نتائج التقدير وجود علاقة ايجابية بين الدخل الفردي والنوعية المؤسساتية في الدول العربية، وعلاقة ايجابية بين الدخل الفردي ودرجة تملك الموارد الطبيعية. وأظهرت نتائج تقديرات المتغيرات الأداتية وجود علاقة إيجابية معنوية بين تملك الموارد الطبيعية والدخل الفردي، بينما تظهر علاقة ايجابية بين الدخل الفردي والمؤسسات، وبعد حذف متغير الانفتاح التجاري من النموذج، أظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية بين الدخل الفردي وكل من النوعية المؤسساتية وتملك الموارد الطبيعية في الدول العربية. وأظهرت نتائج تقدير طريقة العزوم المعممة توافقا إلى حد كبير مع النتائج المتحصل عليها في طريقة المتغيرات الأداتية في الجانبين الإحصائي والاقتصادي، الأمر الملاحظ هنا هو ارتفاع معامل التحديد بالمقارنة مع طريقة المتغيرات الأداتية، أما بخصوص اختبارات صلاحية الطريقة فقد أثبت اختبار هانس، صلاحية المتغيرات الأداتية المستعملة في النموذج، أما اختبار الخارجية فقد أثبت تحقق شرط التعامد، الأمر الذي يؤكد صلاحية الطريقة من الناحية الإحصائية.

6. المصادر والاحالات:

[1] نورث دوغلاس، المؤسسات، منبر الحرية، 2006، ص2.

[2] Acemoglu, D, Johnson, S and Robinson, J (2005 a), "Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth". In P. Aghion and S. Durlauf (eds.) Handbook of Economic Growth. Amsterdam : North-Holland, p388.

[3] Hali Edison, qualité des institutions et résultats économique un lien vraiment étroit, Finance et Développement, FMI, Juin 2003, p 36.

[4] Economic and Social Commission For Western Asia" Survery Of Economic And Social Development In The ESCWA Region 2001-2002:partII ,Reform Of Economic Institutions in ESCWA Member Countries With Egypt And The Syrian Arab Republic As Case Studies "Published By United Nations ,Printed in ESCWA ,Beirut, Lebanon ,March, 2003.p2.

[5]Nicholas Mer Curo & Steven G. Medema "Economics and the Law: From Posner to Post Modernism" Published By Princeton University Press, New Jersey, USA, 1997, p132.

[6] Christopher J.Coyne "After War: The Political Economy of Exporting Democracy" Published by the Board of Trustees of the Leland Stanford Junior University, Stand ford, California, USA, 2008, p56.

[7] Chifford D. Clark and Jung Chao Liu "The Media, The Judiciary, The Banks and The Resilience of East Asian Economics" in "Productivity and Economic Performance in The Asian- Pacific Region" Edited by Tsu- Tan Fu and Chiff j. Huang and C. A .Knox Lovell, Institute of Economics Academia Sinica, Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK, USA, 2002, p 46.

[8] نورث دوغلاس، أسس الاقتصاديات المؤسسية الحديثة، معهد CIPE، الموقع الالكتروني:www.developmentinstitue.org، ص3.

[9] شكوري سيدي محمد؛ شيبي عبد الرحيم، العدالة؛ التنمية المستدامة؛ و البيئة المؤسساتية في البلدان الغنية بالبترول؛ حالة الجزائر، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، معهد التخطيط العربي، المجلد الخامس العدد الثاني عشر، جويلية 2012، ص22.

[10] Abhijit W. Barnerjee and Esther Duflo "Poor Economics: A Radical Rethinking of the Way to Fight Global Poverty" Published By Public Affairs A Member Of The Persens Books Group in USA, 2011, p238.

[11] Jeffrey A. Frankel, Nancy Bird Sall, Jeffrey Sachs and Guillermo Ortiz" Panel Discussion Promoting Better National Institutions: The Role of the IMF" in IMF Staff Papers, IMF Third Annual Research Conference, Volume 50,Special Issue Published by IMF, Washing ton , USA, 2003,p24.

[12] Athur Schneider"Trade, Growth and Institutional Change: British Imperialism Revisited" Published by Proquest LLC, UMI Microform 3325626, USA, 2008, p70.

[13] Dani Rodrik "One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions and Economic Growth" Published by Princeton University Press, New Jersey, USA, 2007, p188.

[14] Hamid R. Davoodi and Ulric Erickon Von Alleman "Demographics and Long-Term Growth in Palestinian Economy" in" West Bank and Gaza :Economic Performance, Prosperity and Policy, Achieving Prosperity and Confronting Demographic Challenges" Edited by Rosa A. Valdivieso, ultric erikson von allemen, Geoffrey j. bannister ,hamid r.davoodi, felix fisher, Eva Jenkner, Mona Said ,Middle Eastern Department, International Monetary Fund ,Production IMF Graphics Section, Washington, USA, 2001 , p 44.

[15] Acemoglu, D, Johnson, S and Robinson, J (2005 a), "Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth", op.cit, p388-407.

[16] Hall, R. E. and Jones, C.I. (1999). "Why Do Some Countries Produce So Much More Output per Worker than Others?" Quarterly Journal of Economics 114(1): 83-116.

[17] Mankiw, Romer and Weil 1992, A Contribution to the Empirics of Economic Growth.

[18] Sachs J.D. &Warner A.M., «Natural Resource Abundance and Economic Growth», National Bureau of Economic Research, Working paper 5398, Cambridge, December 1995.

[19] Kaufmann; D, and Kraay, A. (2002) "Growth without Governance." The World Bank.

[20] الأرقام التي بين قوسين تعبير عن الخطأ المعياري.

[21] الأرقام التي بين قوسين تعبير عن الخطأ المعياري.

[22] شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012، ص35.

[23] شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص34.

[24] شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص36.

[25] البنك العالمي، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تعزيز التضمنية و المسائلة، ترجمة دار الساقي، 2004، النسخة الأصلية 2003، ص300-302.